

فكرة الديمقراطية بين النشأة والتعزيز في العراق

م.د. تغريد حنون

شهد النظام السياسي في العراق في الآونة الأخيرة جملة من التطورات السياسية المهمة التي تصب في اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسية وتوسيع تجربة الانفتاح الديمقراطي وذلك عبر العديد من الآليات والأدوات لعل أبرزها تجربة الانتخابات عام 2005، على الرغم من حداثة التجربة نرى ان الدولة العراقية تحاول تدعيم هذه التوجهات، لتصل بها الى الصيغة العصرية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة في اطار الخصوصية العراقية. والنظام السياسي العراقي هو نظام ديمقراطي ليبرالي برلماني، تنقسم فيه مقومات الحكم إلى هيأتين إحداهما الحكومة، وثانيتهما البرلمان الذي يتم فيه انتخاب أعضائه عن طريق الشعب مباشرة ومنه تنبثق الحكومة. وإذ يجوز للبرلمان سحب الثقة من الحكومة مثلما يجوز للحكومة حل البرلمان، فهو إذا نظام يعتمد التعاون والتوازن بين السلطات ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وهو بعبارة أخرى التعاون الصريح بين السلطات التشريعية والتنفيذية. ونظراً لما يثيره مصطلح الديمقراطية من تباين واختلاف في الرأي فانه من الصعوبة بمكان ان يعرف بتعريف واحد جامع وذلك بسبب التطور المرهلي بمفهوم الديمقراطية اجتماعياً وثقافياً، ففي حين كانت تعني في نشأتها تقليص دور الدولة في حياتهم (الافراد) نلاحظ حصل تغيير في الحقبة التي تلتها وهي ضرورة تدخل الدولة لضمان المساواة. ويرى البعض الآخر بان الديمقراطية هي سلطة الشعب التي حصل عليها دستورياً، وهذا لا يحقق الديمقراطية لانها تعني الممارسة الصحيحة للحرية والمساواة النابعة من قيم ديمقراطية مغروسة في العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية، فلا يعني انتقال السلطة للشعب انها اصبحت بين ليلة واخرى ديمقراطية والموروث الحضاري والثقافي السائد فيها هو موروث استبدادي تسلطي يبدأ من الاسرة وينتهي الى اعلى جهة حكومية. والحقيقة إن صعوبة إعطاء تعريف شامل وثابت للديمقراطية هو حقيقة موضوعية نابعة من الحركة التطويرية للتاريخ. وقد نتج عن الآراء حول مفهوم الديمقراطية شبه اجماع حول المبادئ والمكونات الأساسية للنظام الديمقراطي وهي:-

1- الحرية.

2- المساواة.

أما بالنسبة للحرية فهي تعني احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين اما المساواة في بعدها السياسي والاجتماعي، فالسياسي يعني ان كل مواطن يتساوى امام القانون مع الاخرين بغض النظر عن تراثه او تعليمه او مركزه الاجتماعي او جنسيته او لونه. ويعني الاجتماعي ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطن من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية والمساواة، وهنا نعني ضمان المجتمع للحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية لكل مواطن اضافة الى ذلك المشاركة والتي تعني ان يكون القرار السياسي والسياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة افكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذه القرارات والسياسات المتبعة. أما آليات تحقيق الديمقراطية التي تعد بمثابة البذرة الجيدة لحصاد مقبل، هو من خلال الاتفاق الوطني الشامل على آليات وقواعد واسس اجراء الانتخابات وتوزيع المقاعد النيابية، فان عدم الوقوف عند هذه النقطة وإيقاف استحقاقها والاتفاق على هذه القواعد الأساسية المنظمة للعملية السياسية يعد أرضية هشة ومقدمة لخلل كبير ومؤثر على محمل العملية السياسية، كما يجب من الجهات المختصة بالعملية الانتخابية ان تعمل على نحو مزيد من الالتزام بالاصول الدستورية والشفافية والصدق، بالنسبة للجوانب الاجرائية للانتخابات. أما بالنسبة لتطبيقات الديمقراطية في العراق فقد جرت العملية الانتخابية بشكل جيد وبمشاركة من ابناء الشعب العراقي على مختلف طوائفهم واعرافهم دون ان تسجل حوادث عنف تعكر صفو الانتخابات، وكان الجميع مقتنعاً في الدخول في العملية السياسية على الرغم من تشكيل البعض بنزاهتها خصوصاً. أما عن مستقبل الديمقراطية في العراق، فكما اسلفنا ان تعزيز الديمقراطية هي تجربة فنية في العراق

يتم تعزيزها من خلال الممارسات الديمقراطية المستمرة وعلى كافة الاصعدة وفي مختلف جوانب الحياة افقياً وعمودياً، ويشير ذلك أيضا من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وزيادة دورها في المجتمع، فضلا عن فتح الحوار بين المواطنين من خلال حملات التوعية بالعملية الديمقراطية ولاسيما ونحن مقبلين على تجربة ثانية للانتخابات وتعزيز قيم المواطنة من خلال جعل الانتماء الوطني الى حكومة العراق وليس حكومة طائفة او جهة ما.

فمستقبل العراق الديمقراطي يمكن ان يشهد اعادة توزيع خريطة التحالفات على اساس المصالح العليا للبلد، حيث تكون الاستقطابات الجديدة قائمة على اساس الايديولوجي الذي يجد طريقة من خلال التحالفات بين الجهات التي توجد بينهم قواسم مشتركة في الاهداف والبرامج، فتشجيع قيم التسامح والحوار مع الاخر ايضا هو ساعد على تعزيز بناء الديمقراطية، فضلا عن دور الصحافة والاعلام في تدعيم الديمقراطية، والقيام بسن القوانين التي تضع القيود على الصحافة والاعلام الطائفي الجهادي ذا الطابع العدائي التي تعمل في الساحة العراقية.

